

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزاري رقم ١٣ لسنة ٢٠١٣ «بالتفويض»

باعتراض المخوازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٣

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوض في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات :

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣

بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٢/١١/٢٧

باعتراض المخوازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٣ :

وعلى مذكرة إدارة المخازن المؤرخة ٢٠١٣/٢/١٤ :

قرار :

ماده ١ - اعتماد المخوازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية
وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٣ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة
والسوق معاً مبلغ ١٢١٣٤٧٤٣ ج (فقط اثنا عشر مليوناً ومائة وأربعة وثلاثون ألفاً
وسبعمائة وثلاثة وأربعون جنيهاً لا غير) ، وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً
مبلغ ٦٠٨٦٢٦ ج (فقط عشرة ملايين وثمانمائة وأثنان وستون ألفاً وستمائة وستة
جنيهات لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٢٧٢١٣٧ ج (فقط مليون ومائتان وأثنان وسبعين ألفاً
ومائة وسبعة وثلاثون جنيهاً لا غير) .

ماده ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٣/٢/١٤

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١/ آمال السلاموني